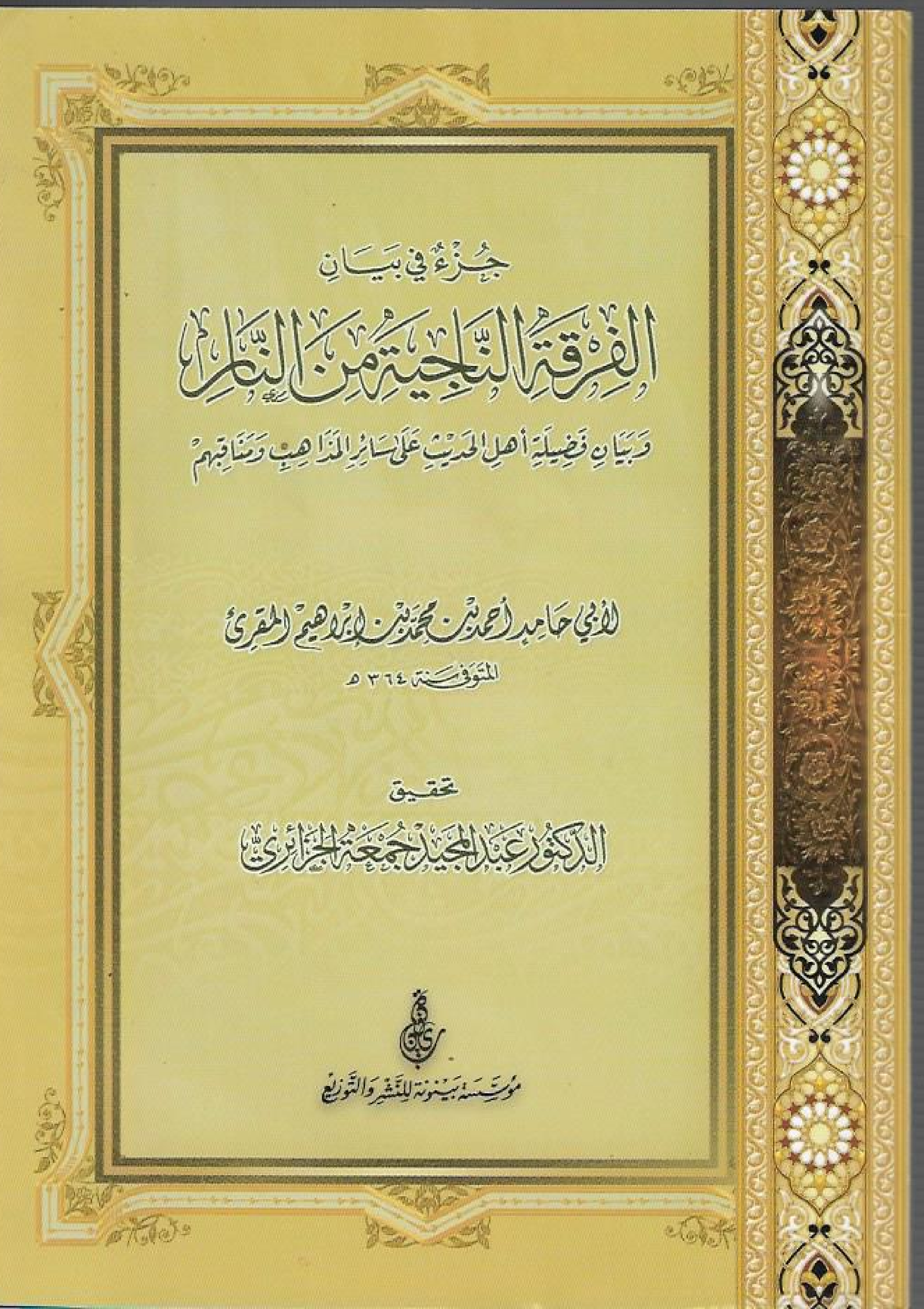


جزء في بيان

الفرقة الناجية من النار

وبيان فضيلة أهل الحديث على سائر المذاهب ومناقبهم

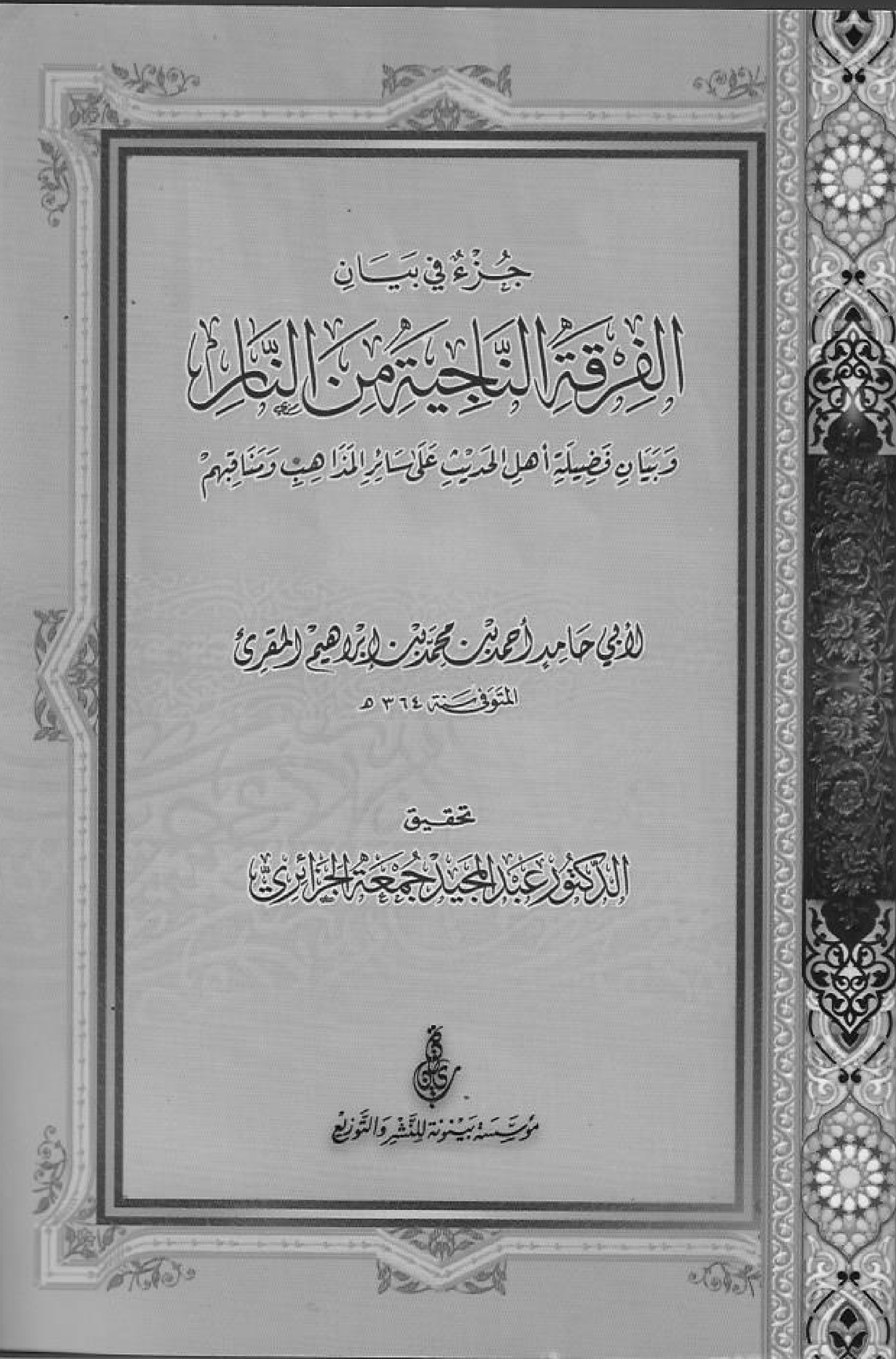
لأبي حامد أحمد بن محمد بن إبراهيم المقرئ

المتوفى سنة ٣٦٤ هـ

تحقيق

الدكتور عبد المجيد جمعة الجزائري

مؤسسة بينونة للنشر والتوزيع



جزء في بيان

الفرقة الناجية من النار

وبيان فضيلة أهل الحديث على سائر المذاهب ومناقبهم

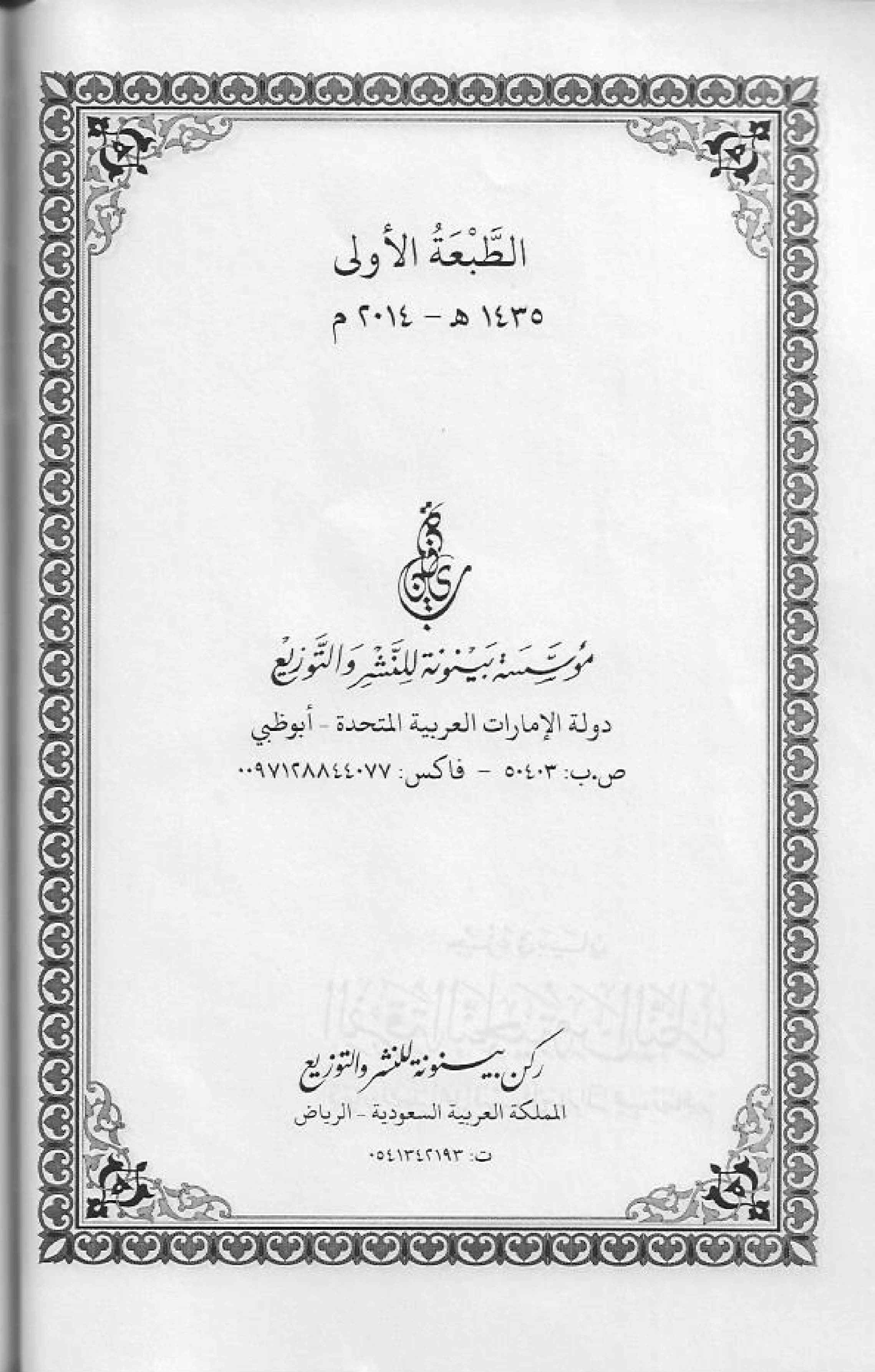
لأبي حامد أحمد بن محمد بن إبراهيم المقرئ

المتوفى سنة ٣٦٤ هـ

تحقيق

الدكتور عبد المجيد جمعة الجزائري

مؤسسة بينونة للنشر والتوزيع



الطَّبْعَةُ الأولى

١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م

مؤسسة بينونة للنشر والتوزيع

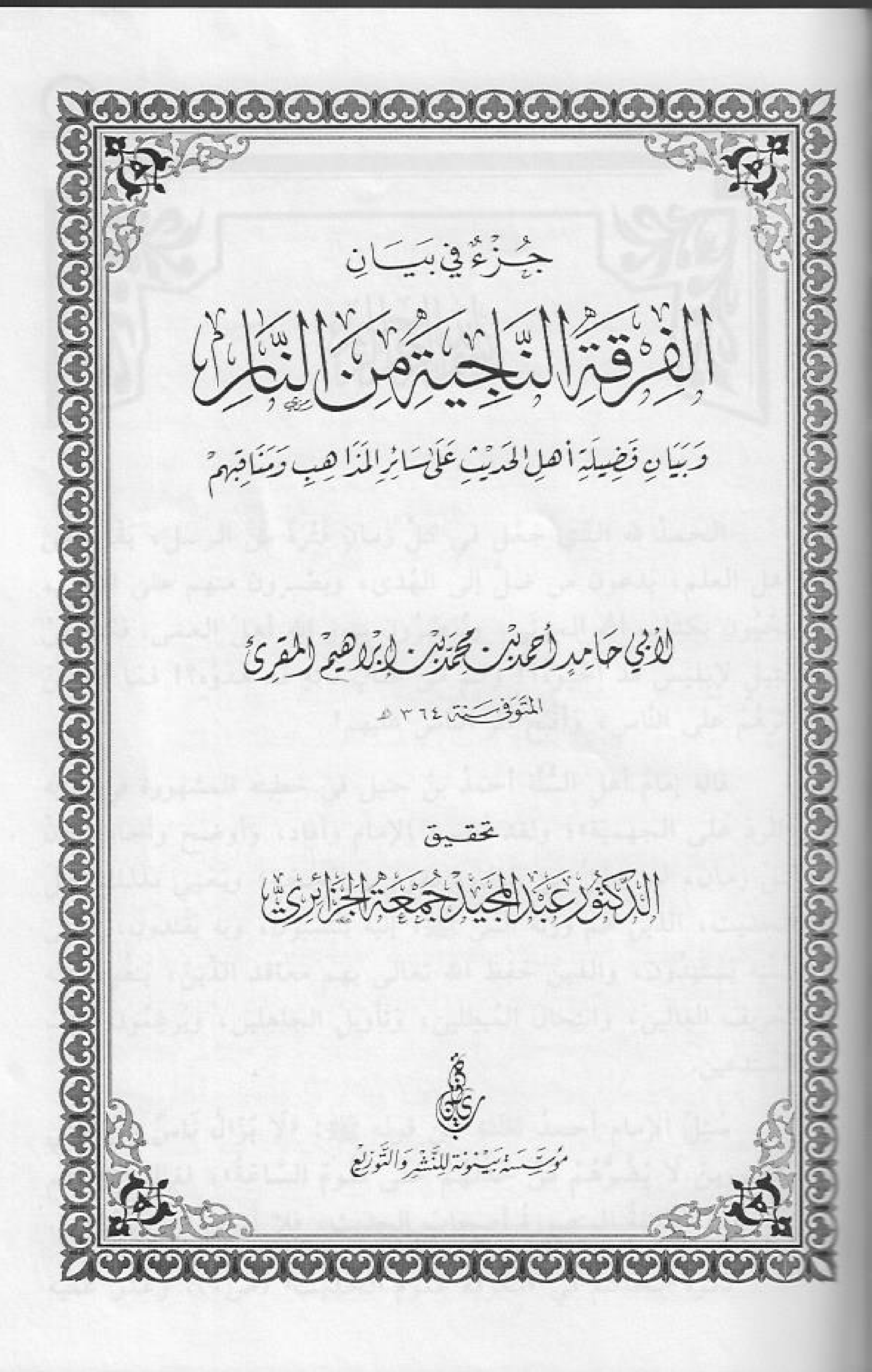
دولة الإمارات العربية المتحدة - أبوظبي

ص.ب: ٥٠٤٠٣ - فاكس: ٠٠٩٧١٢٨٨٤٤٠٧٧

ركن بينونة للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الرياض

ت: ٠٥٤١٣٤٢١٩٣



جزء في بيان

الفرقة الناجية من النار

وبيان فضيلة أهل الحديث على سائر المذاهب ومناقبهم

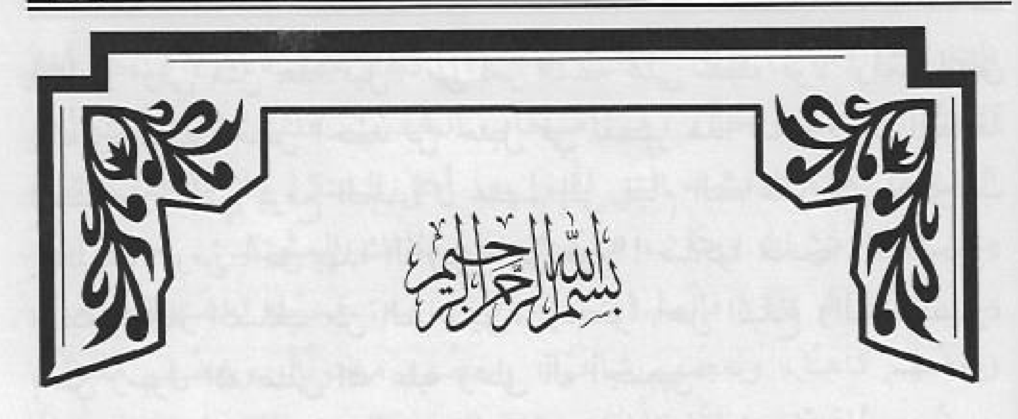
لأبي حامد أحمد بن محمد بن إبراهيم المقرئ

المتوفى سنة ٣٦٤ هـ

تحقيق

الدكتور عبد المجيد جمعة الجزائري

مؤسسة بينونة للنشر والتوزيع



الحمدُ لله الذي جَعَلَ في كلِّ زمانٍ فَتْرَةً من الرسل، بَقَايَا من أهلِ العلم، يَدعون من ضلَّ إلى الهُدى، ويَصْبِرون منهم على الأذَى، يُحْيُون بكتاب الله الموتَى، ويُبَصِّرُون بنور الله أهلَ العمى. فكَمْ مِنْ قَتِيلٍ لإبليس قد أَحْيَوْهُ؟! وكَمْ من ضالٍ تَائِهٍ قد هَدَوْه؟! فمَا أحسنَ أثرَهُمْ على النَّاسِ، وَأَقْبَحَ أثرَ النَّاسِ عليهم!

قاله إمامُ أهلِ السُّنَّة أحمدُ بنُ حنبل في خطبته المشهورة في كتابه «الردّ على الجهميّة»؛ ولقد أحسن الإمام وأفاد، وأوضح وأجاد، فإنّ كلّ زمان، لم يخلُ من عَالم، تقوم به الحجّة؛ ويَعْنِي بذلك أهلَ الحديث، الذين هُم ورَثَةُ النَّبيِّ ﷺ، إليه يَنْتسبون، وبه يَقْتدون، وعلى سُنَّتِه يَستَنِدُون، والذين حَفِظَ الله تعالى بهم معاقد الدِّينَ، يَنفُونَ عنه تَحْرِيفَ الغالين، وانتِحالَ المُبطِلين، وَتَأْوِيلَ الجاهِلين، ويُرغِمون أنوف المُبتَدِعين.

سُئِلَ الإمام أحمدُ رَحِمَهُ اللهُ عن قوله ﷺ: «**لَا يَزَالُ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي مَنْصُورِينَ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ**»، فقال: «إنْ لم تكُنْ هذه الطَّائفةُ المنصورةُ أصحابَ الحديثِ، فلا أدرِي مَنْ هُمْ؟!».

ذكرَهُ الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٢)، وعلَّقَ عليه

فقال: «وفي مثل هذا قيل: مَنْ أَمَّرَ السُّنَّةَ عَلى نفسِه قوْلاً وفِعْلاً نَطَقَ بالحقِّ. فلقد أحسنَ أحمدُ بنُ حنبل في تفسير هذا الخبرِ: أنَّ الطَّائفةَ المنصورةَ الَّتي يُرفَعُ الخِذلانُ عنهم إلى قيام السَّاعة، هم أصحابُ الحديث، ومَنْ أحقُّ بهذا التَّأويل، مِنْ قوم؟! سَلَكوا مَحجَّةَ الصَّالحين، واتَّبعُوا آثارَ السَّلفِ من الماضين، ودمغوا أهلَ البدع والمُخَالِفين، بِسُنَنِ رسول الله صلَّى الله عليه وعلى آله أجمعين».

فحَقًّا، هم الطائفة المنصورة، مناقبهم مشهورة، ومآثرهم منثورة. وقد صارت كلّ فرقة من الفرق، تدّعي أنّها هي الطائفة المنصورة، وهيهات هيهات!

وكُلٌّ يَدَّعِي وَصْلاً بِلَيْلَى ... وَلَيْلَى لا تُقِرُّ لهمْ بِذَاكَا

وكيف يحقّ لهم ذلك؟! وقد عقدوا ألوية الفتنة، وأطلقوا أعنّة المحنة، وخالفوا الكتاب والسنّة، ونبزوا أئمّة الأمّة، وطعنوا فيهم بألسنتهم أنكى فيها من السهام والأسنّة.

قَال الإمام أبو حاتِم الرازيُّ: «علامَةُ أهل البدع: الوقيعةُ في أهلِ الأثَرِ؛ وعلامةُ الزَّنادقةِ: تسميتهُم أهلَ السُّنَّةِ حَشْويةً، يُريدون إبطالَ الآثار؛ وعلامةُ الجَهْمية: تسميتُهم أهلَ السُّنَّة مُشبّهةً، وعلامةُ القَدَرِيَّة: تسميتُهم أهلَ الأثر مُجْبِرةً، وعلامةُ المُرْجئَةِ: تسميتهُم أهلَ السُّنَّةِ مُخالِفةً ونُقصانيَّةً؛ وعلامةُ الرَّافضةِ: تسميتهُم أهلَ السُّنَّةِ ناصبةً. ولا يلحَقُ أهلَ السُّنَّةِ إلَّا اسمٌ واحدٌ، ويَستحيلُ أنْ تَجْمعَهم هذه الأسماءُ» رواه ابن الطبري في «صريح السنة» (١/١٧٩) والهروي في «ذم الكلام وأهله» (١٢٦٦) واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (١/١٧٩).

وعلّق عليه الإمام الصابوني رَحِمَهُ اللهُ في «عقيدة السلف أصحاب

الحديث» (١١٠) فقال: «قلت أنا: وكلّ ذلك عصبيّة، ولا يَلحق أهلَ السنّة إلا اسمٌ واحدٌ، وهو أصحاب الحديث. قلت: أنا رأيتُ أهلَ البدع في هذه الأسماء التي لقَّبوا بها أهلَ السنة ـ ولا يلحقهم شيء منها فضلا من الله ومنّة ـ، سلكوا معهم مسلك المشركين ـ لعنهم الله ـ مع رسول الله ﷺ، فإنّهم اقتسموا القول فيه: فسمّاه بعضُهم ساحرًا، وبعضُهم كاهنًا، وبعضُهم شاعرًا، وبعضُهم مجنونًا، وبعضُهم مفتونًا، وبعضُهم مُفترِيًا مختلِقًا كذَّابًا؛ وكان النبي ﷺ من تلك المعائب بعيدًا بريئًا، ولم يكن إلا رسولاً مصطفى نبيًّا. قال الله ﷻ: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ فَضَلُّوا۟ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا ﴿٤٨﴾﴾».

والحقّ، أنّ هؤلاء الفرق هم أولى بتلك النعوت، وأحقّ بهذه الألقاب والأوصاف، على حدّ المثل السائر: بنت الصفا تقول عن سماع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٨٧): فقد تبيّن أنّ الذين يُسمّون هؤلاء وأئمّتهم حشوية هم أحقُّ بكلِّ وَصْفٍ مذمومٍ يَذكرونه؛ وأئمّةُ هؤلاء أحقُّ بكلِّ عِلْمٍ نافعٍ، وتحقيق وكشف حقائق، واختصاص بعلوم لم يقف عليها هؤلاء الجهّال المنكرون عليهم، المكذّبون لله ورسوله. فإنَّ نبزَهم بالحشوية: إنْ كان: لأنّهم يَرْوُون الأحاديث بلا تمييز، فالمخالفون لهم أعظم الناس قولاً لحشو الآراء والكلام الذي لا تُعرف صحّتُه، بل يعلم بطلانه؛ وإنْ كان: لأنّ فيهم عامة لا يميّزون، فما مِنْ فِرقة من تلك الفرق إلا ومن أتباعها مِن أجهل الخلق وأكفرِهم؛ وعوام هؤلاء هم عمّار المساجد بالصلوات وأهل الذكر والدعوات وحجّاج البيت العتيق، والمجاهدون في سبيل الله، وأهل الصدق والأمانة وكلّ خير في العالم. فقد تبيّن لك أنّهم أحقّ بوجوه الذّمّ وأنّ هؤلاء أبعد عنها وأن الواجب على الخلق

أن يرجعوا إليهم؛ فيما اختصّهم الله به من الوراثة النبوية التي لا توجد إلا عندهم».

وصدق الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ حيث قال، وقد نُسِبَ إلى الرفض:

يَا رَاكِبًا قِفْ بِالْمُحَصَّبِ مِنْ مِنًى　　وَاهْتِفْ بِقَاعِدِ خَيْفِهَا وَالنَّاهِضِ
إِنْ كَانَ رَفْضًا حُبُّ آلِ مُحَمَّدٍ　　فَلْيَشْهَدِ الثَّقَلَانِ أَنِّي رَافِضِي

ورضي الله عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ، حيث يقول:

إِنْ كَانَ نَصْبًا حُبُّ صَحْبِ مُحَمَّدٍ　　فَلْيَشْهَدِ الثَّقَلَانِ أَنِّي نَاصِبِي
وإِنْ كَانَ رَفْضًا وَلَاءَ الجَمِيعِ　　فَلَا بَرِحَ الرَّفْضُ مِنْ جَانِبِي

وتالله، إنّها السنن، فقد جاء الدور لأهل الباطل الجدد، في طعنهم في أهل الحديث، وغمزهم، ورميهم بأسماء مكذوبة، وتلقيبهم بألقاب مذمومة، للتنقيص منهم، والوقيعة فيهم، وتنفير الناس منهم، مثل قولهم: الغلاة، وأهل التجريح، ونحو ذلك.

وكما يطلق أعداء الإسلام ألقابا مذمومة في الإسلام والمسلمين لتشويه سمعتهم، مثل: التطرّف والمتطرّفين، والأصوليّة والأصوليّين، والرادكاليّة والرادكاليّين، والتشدّد والمتشدّدين، والرجعيّة والرجعيّين، ونحو ذلك.

ولم تضرّ أهلَ الحديث هذه الألقاب والمعايب ـ مهما كثرت وتنوّعت ـ، فحسبهم أنّهم متمسّكون بالكتاب والسنّة النبويّة، على الطريقة السلفيّة، والسيرة السويّة، والمحجّة البيضاء النقيّة.

قال الصابوني في «عقيدة السلف» (١١١): «وأصحاب الحديث عِصامة من هذه المعايب، بريئة نقيّة زكيّة، وليسوا إلا أهل السنّة المضيّة، والسيرة المرضيّة، والسبل السويّة، والحجج البالغة القويّة،

وفّقهم الله جل جلاله لاتّباع كتابه، ووحيه، وخطابه، واتّباع أقرب أوليائه، والاقتداء برسوله ﷺ في أخباره التي أمر فيها أمّته بالمعروف من القول والعمل، وزجرهم فيها عن المنكر منهما، وأعانهم على التمسّك بسيرته، والاهتداء بملازمة سنّته، وجعلهم من أتباع أقرب أوليائه، وأكرمهم وأعزّهم عليه، وشرح صدورهم لمحبّته، ومحبّة شريعته، وعلماء أمّته، ومن أحبّ قومًا فهو معهم يوم القيامة بحكم قول رسول الله ﷺ: «**المرء مع من أحب**».

في هذا السّياق، تأتي هذه الدُّرَّةُ النَّفيسةُ، والرِّسالةُ الأنيسةُ، والتي تتضمّن بيان قدرِ أهلِ الحديث، ومعرفة مكانتهم ومنزلتهم، وبيان أنّهم هم الفرقةُ الناجيةُ، والطّائفةُ المنصورةُ، وأنّهم هم الأَوْلَى بهذه التَّسميةِ والصِّفةِ مِنْ جميع الفِرَقِ من أهل البدع والضلال، وإن زعمت أنّها هي الموسومة بذلك، إذ كلّ فرقة من الفرق، إنّما اشْتُقَّ اسمُها من آرائها وأفعالها، أو نسبتها إلى إمامها، ما عدا أهل الحديث، فقد اشتقّ اسمهم من حديث النبي ﷺ، فهم أهله وأتباعه.

أَهْلَ الحَدِيثِ هُمُو أَهْلُ النَّبِي وَإِنْ لم يَصْحَبُوا نَفْسَهُ أَنْفاسَهُ صَحِبُوا

وقد ساق المُصنِّفُ الأدلَّةَ مِنَ المنقولِ والمعقولِ على صحّةِ مذهب أهل الحديث، وتفضيلهم على غيرهم، وذكر أنّ الأمّة اتّفقت على تهجين الفرق من أهل البدع، وتضليل أهلها.

ومُصنِّفُها هو أحمدُ بنُ مُحمَّد بنِ إبراهيم، أبو حامد النَّيْسَابُوري الواعظ المقرئ، المُتوفَّى سنة (٣٦٤هـ)، قال الحافظُ الذَّهبي في «تاريخ الإسلام» (٨/ ٢٢٤): «رجلٌ فاضلٌ عالِمٌ، ذَكَره الحاكمُ، فقال: كان يُعْطي كلَّ نوعٍ من أنواع العلوم حقَّه، وكتب الحديثَ الكثيرَ، ولم يُحدِّثْ تَوَرُّعًا، ولَزِمَ مسجِدَه ثلاثينَ سنةٍ، وكانت شمائلُه تُشبهُ شمائلَ

السَّلَف.سَمِعَ: عبد الله بن شِيرَوَيْه، وأحمد بنَ إبراهيم بن عبد الله، وابنَ خُزَيْمَة، والسَّرَّاج.

وله مصنَّفات تدُلُّ على كماله؛ وتُوُفِّيَ في شوَّال، وله ستٌّ وسبعون سنةً، ولم يُحدِّثْ قطُّ».

وقد صحَّت نسبةُ هذا الجزء إلى مُصنِّفِه قطعًا، ويدُلُّ على ذلك أمور، من أهمِّهَا:

أنَّ الشَّيخَ العلَّامةَ المُسنِدَ أبا اليُمْن زيد بن الحسن بن زيد ابن الحَسَن الكِنْدي المُتوَفَّى سنة (٦١٣هـ) رواها عنه بسنده المُتَّصِل. والكِنْدي هذا، تَرْجَم له الذَّهبي في «السِّير» (٢٢/ ٣٤) ترجمةً حافلةً، قال فيه: «الشَّيخُ، الإمام، العلَّامَةُ، المُفتِي، شيخُ الحنفيَّةِ، وشيخُ العربيَّةِ، وشيخُ القِراءاتِ، ومُسنِدُ الشَّام، تاجُ الدِّين، أبو اليمن زيد ابن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن سعيد ابن عصمة بن حمير الكِنْدِي، البغدادي، المُقرئ، النَّحوي، اللُّغوي، الحنفي، حفظَ القرآنَ، وهو صغيرٌ مميِّزٌ، وقرأه بالرِّواياتِ العشر، وله عشرةُ أعوام، وهذا شيءٌ ما تهيَّأَ لأحدٍ قبْلَه، ثمَّ عاشَ حتَّى انتهى إليه علوُّ الإسنَادِ في القراءات، والحديث».

الثَّاني: أنّه ثبت سماع هذا الجزء عنه، ووثّقه بخطّه، فقد جاء في آخر المخطوط: صدق وبرّ. وكتب أبو اليمن الكندي بخطّه.

الثالث: أنَّه ثَبتَ فيه رواياتٌ وسماعاتٌ كثيرةٌ على أكابر أهل العلم، منها:

«سمع جميع هذا الجزء على تاج الدين أبي اليمن زيد الكندي بسنده فيه بقراءة الحافظ عزّة الدين ابن الحافظ عبد الغني المقدسي أبو [كذا] بكر محمد بن علي بن المظفّر القاسم النُّشبي، وصحّ ذلك، في

ذي القعدة سنة ستمائة في جماعة منهم عبد العزيز بن عبد الملك بن تميم الشيباني. ومنه نقلت».

ومنها: «قَرَأْتُ جميعَ هذا الجزءِ على الإمام العالم العلَّامةِ بقيَّةِ السَّلفِ، رُحلَةِ الوقت فخرِ الدِّين أبي الحسن عليِّ بنِ أحمد ابن عبد الواحد المقدِسي ـ نسم الله في مدته ـ بسماعه فيه نقلاً من الكِندي بسنده يَسْمَعُه جمالُ الدِّين عبد الله بن علي بن أحمد البشريشي، وولده مُحمَّد في الثَّانية، وصلاح الدِّين مُحمَّد بن أحمد بن بدر بن تبع البعلبكي، وابنه مُحمَّد وفاطمة ابنة شمس الدِّين مُحمَّد بن المسمع، وأختاها ستُّ العَرَبِ في الرَّابعة وستُّ الفقهاء في أوَّل الثَّالثة، وأمهنَّ خديجةُ ابنةُ الفرَّاءُ إبراهيمُ بن عبد الله بن أبي عُمَر؛ وصحَّ وثَبَتَ في يوم السَّبت التَّاسع والعشرين من شوَّالٍ سنَةَ تِسْعٍ وثمانين وستِّمائةٍ بمَنْزِل المسمع بسفح قاسيون ظاهرِ دمشق، وكتب علي ابن إبراهيم بن داود بن العطَّار الشَّافعي ـ عفا الله عنه ـ حامِدًا لله تعالى ومُصلِّيًا ومُسَلِّمًا، وفي هذا الجزء بيانُ الفِرقَةِ النَّاجية، وحديث أبي أحمد عبيد الله بن مُحمَّد بن أحمد البغدادي، وصحَّ وثبَتَ».

وغيرُ ذلك من السَّماعات، وهي كافيةٌ في إثبات صحَّة نسبةِ هذا الجزء إلى مُؤلِّفه.

هذا، وقد اعتمَدتُ في تحقيق هذا الجزءِ على نسخةٍ نفيسةٍ نادرةٍ، مَصدرُها المكتبةُ الظَّاهريَّةُ العامِرةُ، وهي برقم: ٤٥٦٠، وتقع في ١٣ لوحةٍ (١ ـ ١١) ق، ضمن رسالتَيْن، هذه أوَّلُها، والثَّانيةُ: «حديث أبي أحمد عبيد الله ابن مُحمَّد بن أحمد البغدادي»؛ ونُسِخَتْ بيد عبدِ الرَّحمن بن عبد الخالق بن مُحمَّد بن هبة الله بن أبي هشام القُرَشي الشَّافعي. وقد أصابها تآكل على أطرفها من الأوراق الأولى، فرمزتُ لمواضع ذلك بنقاط متتالية.

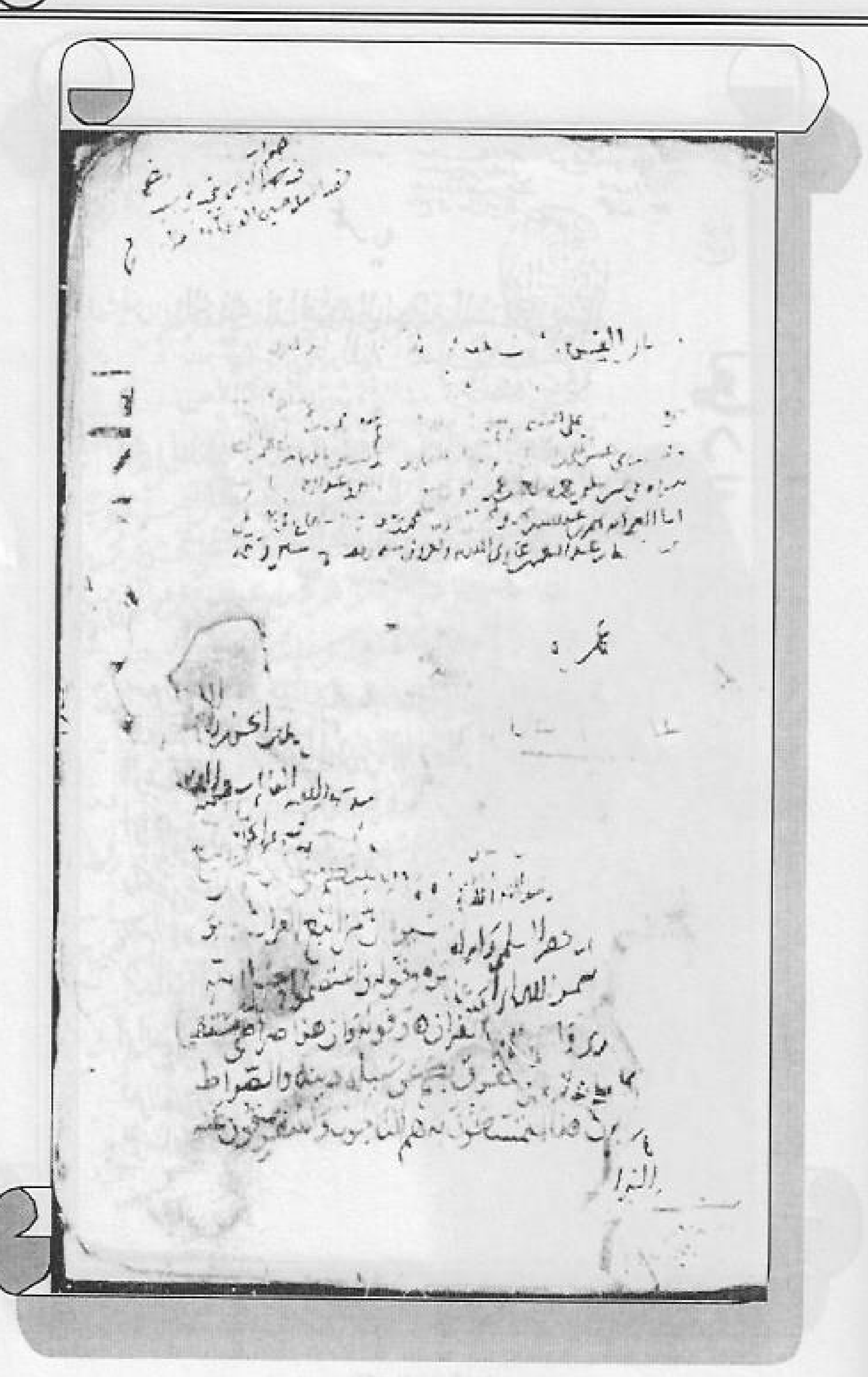
وقد قُمْتُ بنَسخِهَا، والتعليق عليها، بحسب جُهدِ المُقلِّ، والله أسأل أن يجعلنا من أهل الحديث المفلحين، ويحشرنا معهم يوم الدين، غير مبدِّلين ولا مغيِّرين، فالمرء مع من أحبَّ، آمين آمين، والحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله على خاتم النبيِّين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتب

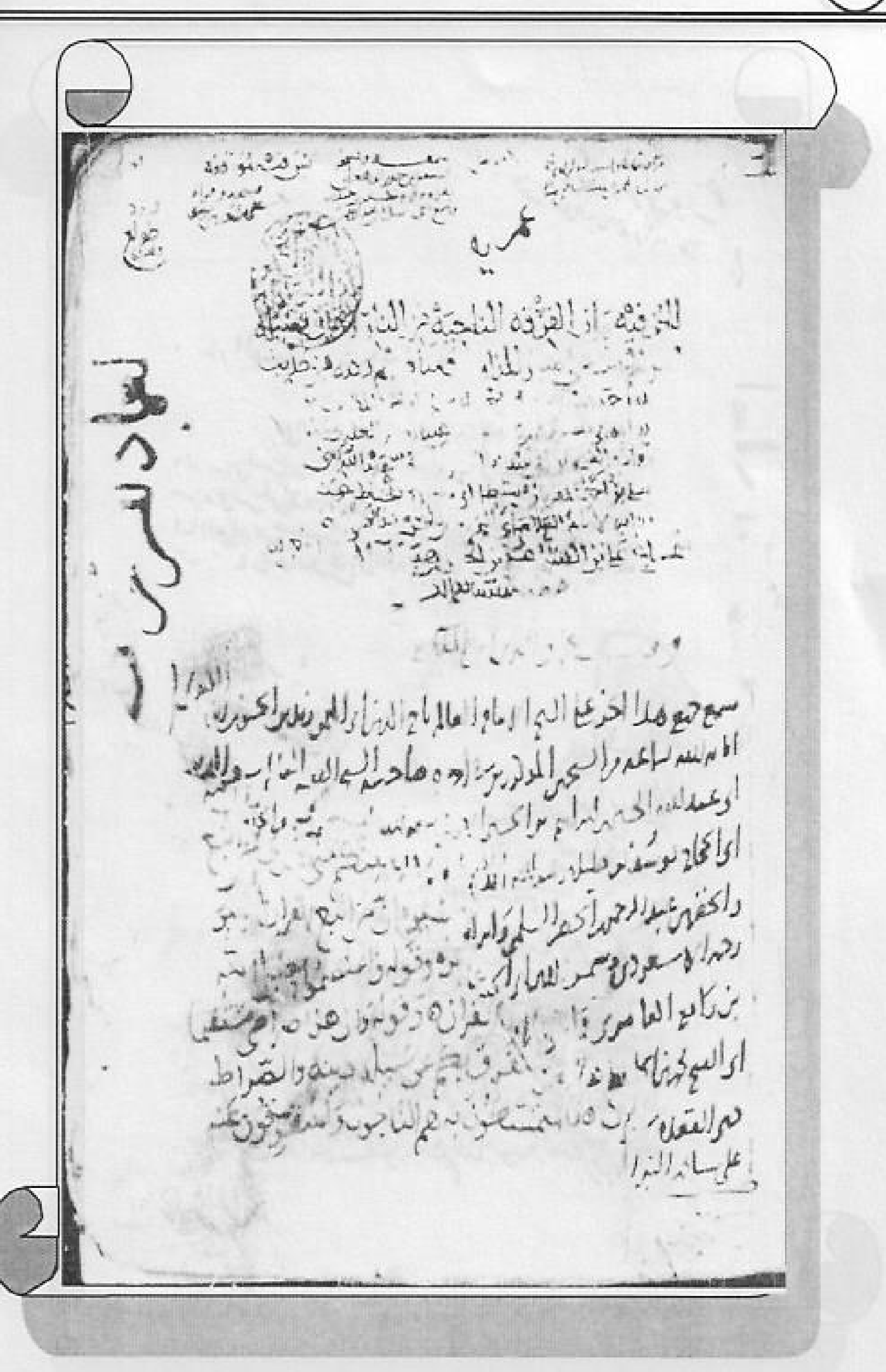
عبد المجيد جمعة

ليلة الأربعاء ١٩ من شهر شعبان ١٤٢٥ هـ

صور من المخطوط



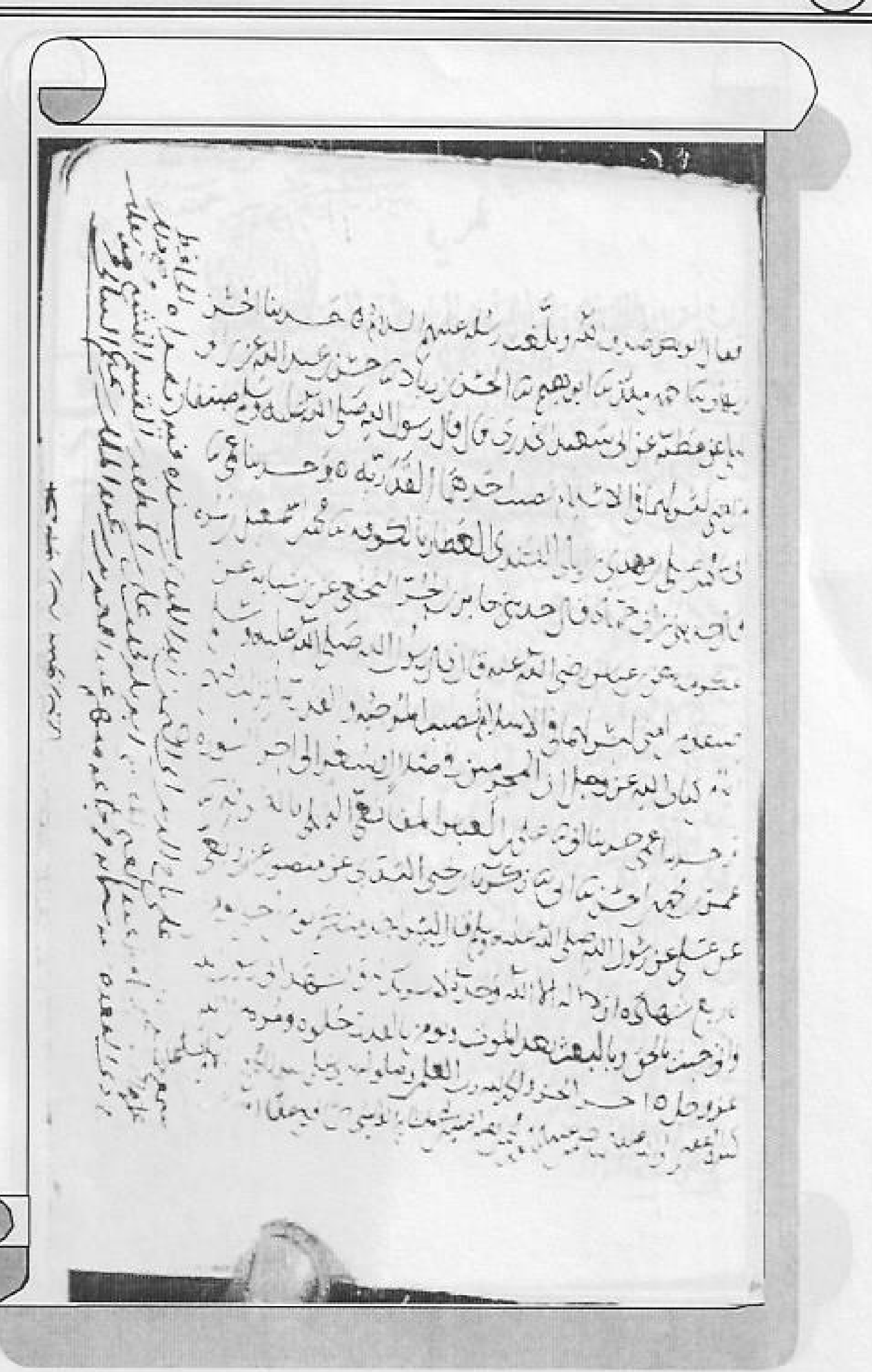
طرّة المخطوط



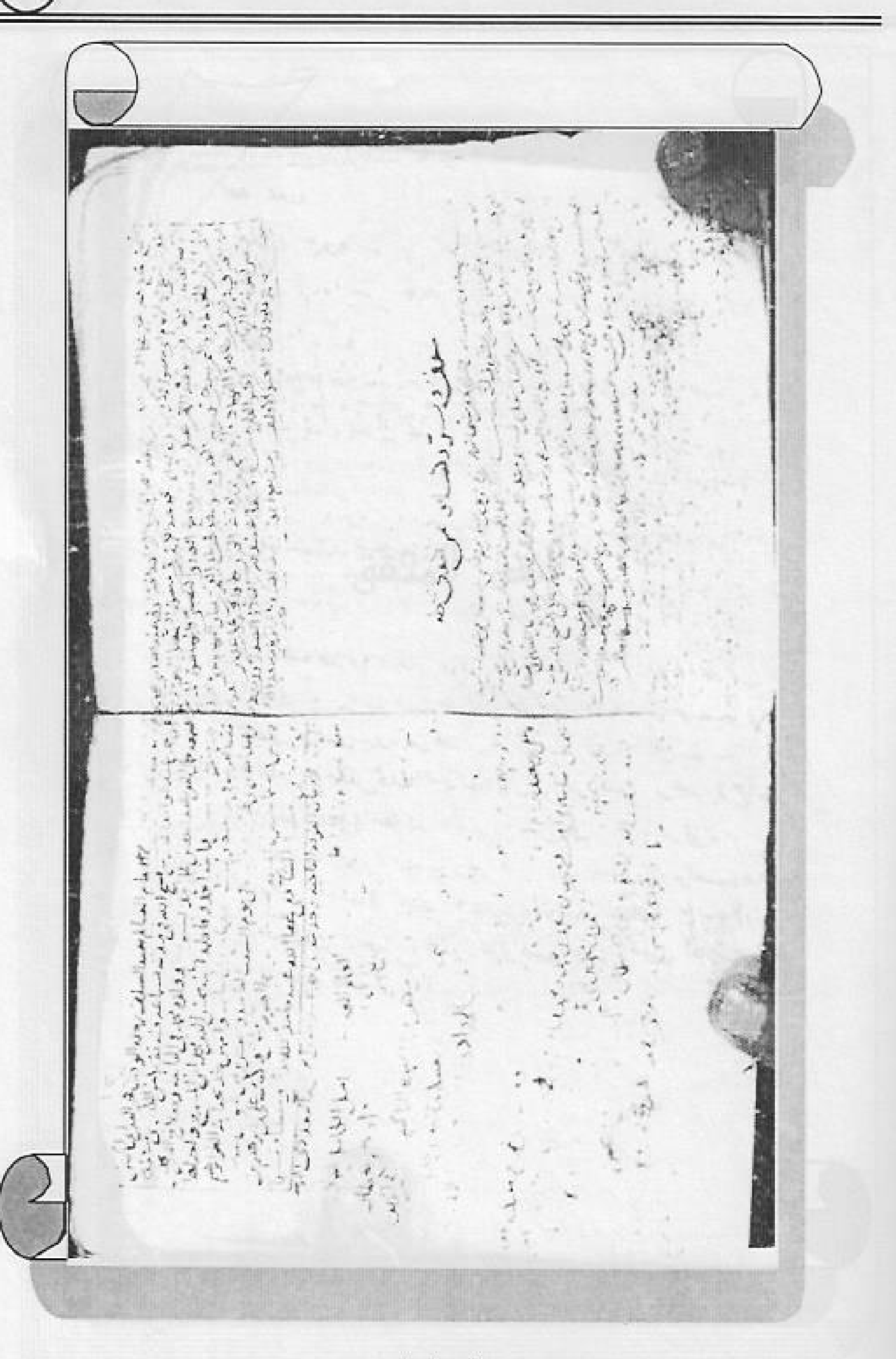
طرّة المخطوط



الورقة الأولى من المخطوط

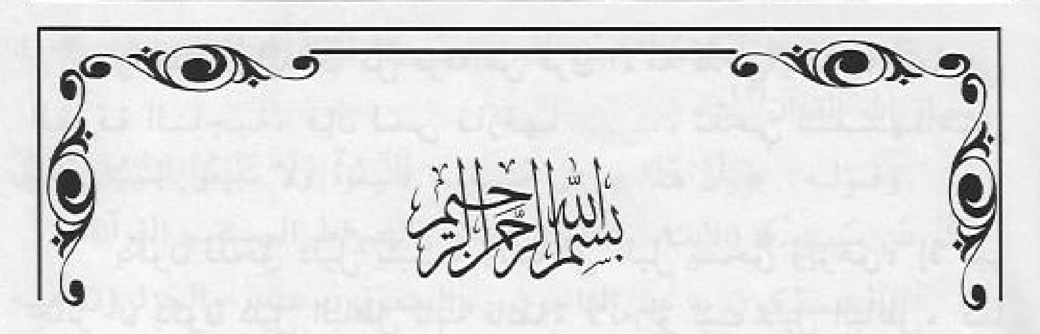


الورقة الأخيرة من المخطوط



السماعات

آخر الورقة من السماعات



وصلى الله على سيّدنا محمد، وآله، وسلّم تسليمًا.

أخبرنا الشيخ الإمام العلّامة أبو اليُمْن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن الكِنْديُّ رحمة الله عليه في شهور سنة إحدى وستمائة قال: أخبرنا الشيخان أبو عبد الله الحسين، وأبو محمد عبد الله، ابنا علي ابن أحمد قالا: حدثنا الشيخ أبو منصور محمد بن محمد بن عبد العزيز العُكبَري قال: أخبرنا أبو سهل محمود بن عمر بن جعفر قراءةً عليه بـ«عُكبر» قال: أنبأنا أبو علي الحسن بن محمد الحسن السرخسي قال: سئل أبو حامد أحمد بن محمد بن إبراهيم المقرئ عن قول النبي ﷺ أنّه قال: «**ستفترق أمّتي على ثلاث وسبعين فرقة**»[1]؛ منها فرقة ناجية من تلك الفرق، وبعده تبيّن أنّ النبي ﷺ كان من أهل الحديث. . . . . .

فقال: الفرقة الناجية هي الفرقة الموسومة بأصحاب النبي ﷺ. . . الفرق.

(١) أخرجه أبو داود (٤٥٩٦)، والترمذي (٢٦٤٠)، وابن ماجه (٣٩٩١) عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ وأوّله: «**اِفْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى أَوْ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفَرَّقَتِ النَّصَارَى عَلَى إِحْدَى أَوْ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَسَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً**»؛ وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. وصحّحه الشيخ الألباني بشواهده في «الصّحيحة» (٢٠٣).

والدليل عليه أنّ كلّ فرقة من فرق الأمّة تَدَّعي لِنفسها أنّها هي الفرقة الناجية، فإن لمن فارقها...... تدّعي لنفسها مثل ذلك........

يكون للحق دليلٌ يثبت، وللباطل دليلٌ يمحق ويزهق، إذ غير جائز أن يكون دليل الباطل ثابتًا قائمًا، لأنّه لو ثبت دليل الباطل، كما ثبت دليل الحقّ، لاشْتَبَه الحقُّ والباطل، ويَحير المتأولّون، وحاشا الله من أن يفعل ذلك.

قال الله تعالى: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ۝٨١﴾ [الإسراء: ٨١].

وقال جلّ ثناؤه: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٨].

وقال جلّ وعزّ: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الرّعد: ١٧]. هذا بعد قوله جلّ وعزّ: ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ﴾ [الرّعد: ١٧] أي مثل الحقّ والباطل.

فلمّا وجب ما ذكرناه وجب أن نطلب الدليل الذي ثبت، ويدلّ على الفرقة الناجية، فطلبنا ذلك فوجدنا كتابَ الله ﷻ يدلّ على ذلك، وسنّة رسول الله ﷺ تشهد به، واتّفاقَ الفِرَق كلّها تُصرّح بذكره، والأخبارَ المأثورة عن السلف تصحّحه، والطبائعَ السليمة تتسارع إلى قبوله.

أمّا كتاب الله ﷻ، ودلالته عليه بقوله ﷻ: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ۝١٢٣﴾ [طه: ١٢٣]. قيل في تفسيره: إنّ مَنِ اتبع القرآن جِيرَ من الضلالة في الدنيا، والشقاء في الآخرة[١].

---

(١) هو مرويّ عن ابن عبّاس ﷺ، ولفظه: «تضمّن الله لمن قرأ القرآن، واتّبع ما فيه أن لا يضلّ في الدّنيا، ولا يشقى في الآخرة» أنظر «تفسير الطبري» (١٦/ ١٩١).

قوله: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾ [آل عمران: ١٠٣].
وحبل الله القرآن(١).

وقوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ
بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ﴾ [الأنعام: ١٥٣] / دينه، والصراط المستقيم القرآن. ٢/أ

فالمتمسّكون به هم الناجون، والمتفرّقون عنه، والمؤثرون عليه غيره، هم الهالكون.

فأمّا سنّة رسول الله ﷺ الشاهدة به فقوله عليه السلام: «**إنّي تاركٌ فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا كتاب الله جلّ وعزّ، وسنّتي**»(٢).

وقوله عليه السلام: «**من تمسّك بسنّتي عند فساد أمّتي فله أجرُ سبعين منكم**»(٣).

وقوله: «**ليُذادنّ**(٤) **رجال يوم القيامة عن حوضي كما تذاد غرائب الإبل**» القصة، ثم قال في آخرها: «**فيقال: إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك. فأقول: سحقًا**»(٥).

وسائر السنن التي تكثر على الإحصاء، وتدلّ على ما ذكرناه.

---

(١) ثبت مرفوعًا، أخرجه مسلم (٢٤٠٨) عن زيد بن أرقم به، ولفظه: «**كِتَابُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ هُوَ حَبْلُ اللهِ**».

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (٢٦١٨) بلاغا؛ وللحديث شواهد يتقوّى بها، كما في «الصّحيحة» (١٧٦١).

(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥٤١٤) ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٢٠٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه به، إلاّ أنّه قال في الأخير: «**لَهُ أَجْرُ شَهِيدٍ**» بدل «**فَلَهُ أَجْرُ سَبْعِينَ مِنْكُمْ**»؛ وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٤١٨): رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه محمّد ابن صالح العدوي، ولم أر من ترجمه، وبقيّة رجاله ثقات. وله شاهد عن ابن عبّاس رضي الله عنهما بلفظ: «مائة شهيد»، أخرجه ابن بشران في «الأمالي» (٥٠١ و٧٠٠)؛ وفيه الحسن بن قتيبة الخزاعي المدائني. قال فيه الذهبي في «الميزان» (١/ ٥١٨): هالك، وانظر «الضّعيفة» (٣٢٦).

(٤) أي ليُطردنّ كما في «النّهاية في غريب الحديث» (٢/ ١٧٢).

(٥) أخرجه مسلم (٢٤٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ وله شاهد عن أمّ سلمة وسهل بن سعد في «الصّحيحين».

وأمّا اتّفاق الفرق كلِّها التي تشهد وتصرّح بما ذكرناه ممّا اتّفق عليه الفرق المختلفون كلّهم على أنّ الفرقة الناجية هي الفرقة المتمسّكة بكتاب الله ﷻ، فلم تفارقْه، وتمسّكت بسنّة رسول الله ﷺ، فلم تخالفها.

فلمّا دلّ الكتاب، والسنّة، واتّفاق الأمّة على أنّ الناجية من الفرق هي التي تمسّكت بكتاب الله عزّ ذكرُه، وسنّة رسوله ﷺ؛ نظرنا في أهل هذه الصفة، وطَلَبْناهم فلم نجدهم غيرَ أهلِ الحديث، وذلك أنّا وجدنا الله تعالى ذكرُه، سَمَّى كتابَه حديثًا فقال عزّ ذكره: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ﴾ [الزُّمَر: ٢٣].

وقال جلّ ذكره: ﴿وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكۡمًا﴾ [المائدة: ٥٠].

وقال جلّ ثناؤه: ﴿أَفَمِنۡ هَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ تَعۡجَبُونَ ۝٥٩ وَتَضۡحَكُونَ وَلَا تَبۡكُونَ ۝٦٠﴾ [النّجم: ٥٩، ٦٠].

وقوله ﷻ: ﴿فَذَرۡنِي وَمَن يُكَذِّبُ بِهَٰذَا ٱلۡحَدِيثِۖ سَنَسۡتَدۡرِجُهُم مِّنۡ حَيۡثُ لَا يَعۡلَمُونَ ۝٤٤﴾ [القلَم: ٤٤]. إلى غير ذلك من الآيات التي سمّى كتاب الله فيها حديثًا.

ثم ما لا يَخفى على جاهل، وعالم، أنّ سُنَن رسول الله ﷺ تُسمّى حديثًا؛ فإذًا كتابُ الله جلّ وعزّ هو الحديث، وسننُ رسوله ﷺ هو[1] الحديث؛ فالمتمسّكون بها إذًا هُمْ أهلُها، وأهلُها إذًا هم أهلُ الحديث، وهم النَّاجُون، الذين لا يضلّون في الدنيا، ولا يَشْقون في الآخرة، لأنّهم المتبِعُون لهما؛ ومَنِ اتّبعهما فهو المهتدي، المفلح، الفائز، الناجي.

فَقَدْ بَانَ، واتّضحَ بما ذكرته، أنّ أهلَ الحديث هم الفرقة الناجية.

---

(١) كذا بالأصل، ولعل الصواب: هي.

وأيضًا، فإنّ الله تعالى قال في صفة رسول الله ﷺ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: ٣، ٤]، وقال: ﴿وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [الأحزاب: ٢]، وقال: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [ص: ٢٦]، وقال: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ﴾ [المائدة: ٤٩]، وقال: ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون: ٧١]، وقال: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ ۝٨٦ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ ۝٨٧﴾ [ص: ٨٦، ٨٧] ﴿قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهْوَآءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ۝٥٦ قُلْ إِنِّى عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى﴾ [الأنعام: ٥٦، ٥٧]، وقال: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ۝١٥﴾ [يونس: ١٥]؛ وما شابهها من الآيات التي أخبر فيها عن رسول الله ﷺ أنّه اتبع ما أوحِيَ إليه، ولم يَتكلّفْ مِن تِلقاء نفسِه، ولم يتّبع هواه، ورأيه؛ وأمره بها أمرًا، ونهاه عن اتباع الهوى نهيًا. والهوى هو الرأي، والرأي هو الهوى، فإذا نهاه عن الهوى فقد نهاه عن الرأي.

وأمّا أمره باتّباع الوحي، والحكم به، فقد أمره باتّباع الكتاب الذي يُسمّى حديثًا، وأمره بأن يكون من أهله.

وقد أمره إذًا بأن يكون من أهل الحديث، ونهاه عن أن يكون من أهل الرأي والهوى؛ فقد بانَ، واتّضح بما ذكرناه أنّ النبيَّ ﷺ كان من أهل الحديث، بلى إنّه كان سيِّدَهم، وإمامَهم؛ والمأمور بأن يُتّبع، ويُقْتَدى به.

ثم أمر جلّ وعزّ الأمّةَ قاطبةً باتّباعِه، وطاعتِه، فقال: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾ [التغابن: ١٢]، وقال: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ

أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [النور: ٦٣]، وقال: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾﴾ [الأحزاب: ٢١].

وإذا أمر الله ﷻ أمّته باتّباعِه، وأَخْذِ ما يُؤْتِيهم، والانتهاءِ عمّا ينهاهم، فقد أمرهم بأن يكونوا من أهل الحديث، ونهاهم عن أن يكونوا من أهل الهوى والرأي.

فإنْ تعلّق مُتعلّق لضَعْفِ عقله، وقصور علمه، بقول الله ﷻ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]، وزعم أنّ الله ﷻ قد أمره أن يحكم بالرأي لقوله: ﴿بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥].

فليعلم الجاهل أنّ الله ﷻ، لم يطلق له الحكم بما رأى من قِبَلِ نفسِه، لكن أمره أن يحكم بما أراه، وما أراه الله فهو الكتاب الذي أنزله عليه، وأراه فيه أحكامَه، وفرائضَه؛ والكتابُ الذي أنزله الله إليه هو الذي سمّاه الله حديثًا بقوله: ﴿نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٣]، ومما ذكرناه من الآيات في صدر هذه المسألة، فقد أمره الله عزّ ذكره أن يحكم بالحديث، وكان معنى قوله: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥] إذًا حقق، أي ليحكم بين الناس بما أراك الله في الكتاب الذي أنزله عليك هو الذي يُسمّى حديثًا؛ فكأنّه قال: فاحكم بين الناس بالحديث، لأنّه الذي أراكه الله، ولا تخالفه إلى غيره من الهوى والرأي، فتكون من الظالمين بقوله تعالى: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٤٥﴾﴾ [البقرة: ١٤٥].

فإن تعلّق أهل كلّ فرقة بما ذكرناه، وزعم كلّ واحد منهم أنّه هو

المتمسِّك بكتاب الله، وسنَّة رسوله ﷺ، وأنَّه هو المستحقُّ النَّجاةَ لتمسُّكه بهما.

قيل لمنْ تعلَّق بذلك كائنًا من كان: أَلَيْسَ قد تَحَقَّقْتَ، وتيقَّنْتَ، أنَّك، لو لم تكن متمسِّكًا بهما، لم تستحقَّ النَّجاة؟!

فإذا قال: بلى. ولا بد منه.

قيل: أفليس التمسّكُ بكتابِ الله، وسنَّةِ رسوله ﷺ هو السَّبيلَ إلى النَّجاة؟!

فإذا قال: نعم!

قيل: أو ليس كتابُ الله جلَّ وعزّ هو الحديثَ الَّذي أنزله الله، وتُتْلَى عليه تلك الآيات الَّتي تلوناها في صدر هذه المسألة؟!

فإذا قال: بلى.

قيل: أو ليس سنَّة رسول الله ﷺ هو الحديث؟!

فإذا قال: بلى.

قيل: أفليس التمسّك بها هو الكون من أهلها؟!

فإذا قال: بلى.

قيل: أفليس طريق/ النَّجاة إذًا هو الكون من أهل الحديث؟! ٢/ب

فإن قال: لا.

أُعيد عليه الفصل من الكلام، وحُقق عليه حتَّى يُقرَّ به طوعًا أو كَرْهًا، لأنَّه لا يجد مَهْرَبًا ومَحِيصًا. إذًا حقّق عليه المطالبة.

فإن قال: بلى!

قيل: فقد بان إذًا أنَّ الفرقة النَّاجية هي الفرقة الموسومة بأهل

الحديث، وأنَّ من خالفها هي الهالكة، وإن كان من أهل هذه الفرقة فهي النَّاجية.

فكُنْ منها تَنْجُ برحمة الله، ولا تفارقْها فتهلَكْ بخُذلانِ الله.

فهذا ما أردنا بيانه، وبالله التَّوفيق.

ثمَّ اعلموا ـ رحمكم الله ـ أنَّ أسامي فرق الدِّيانات، وخاصَّة فرق الإسلام مشتقَّة مِن أفعالها، واختياراتها.

وذلك أنَّ الشِّيعةَ، إنَّما سُمِّيَت شيعةً، لأنَّهم شَيَّعوا عليًّا عليه السلام إلى مُنَازلَةِ من نَاوَأه، وقَاتَلَه.

والخوارج، إنّما سُمُّوا به لخروجهم عَلَى عليِّ بنِ أبي طالب رضي الله عنه لتحكيمه.

والمعتزلة، إنَّما سُمِّيت معتزلةً لاعتزالهم مجلسَ الحَسَن رحمه الله، ومجالسَ أهلِ الحقِّ حين أظهروا القَول بالقَدر.

وقيل: إنَّهم سُمُّوا معتزلةً لاعتزالهم أمْرَ عليٍّ، ومعاوية عليهما السَّلام. وليس كذلكَ، بل الأوَّل أصوَب.

ثمَّ كذلكَ الجهميَّة، إنَّما نُبِزُوا بها لاختيارهم رأيَ جهم بنِ صفوان، واتِّبَاعِهم إيَّاه.

وكذلك القدريَّة، لخوضهم في قدر الله، وإنكارهم قَدرَ الله لأعمالِ خلقِه.

ثمَّ كذلك أهل الرَّأي، لاتِّباعهم آراءَهم في كتابِ الله، وسننِ

٣/أ رسوله ﷺ، /وتحكيمِهم إيَّاها فيهما.

وكذلك الرَّافضة، سُمّوا رافضةً لرفضهم إمامةَ أبي بكر، وعُمَر رضي الله عنهما.

ثمّ كذلك الكرّاميّة، إنّما نُسِبوا إليها لاتّباعهم محمّدَ بنَ كَرّامٍ، واختيارِهم مذهبَه، واتّباعِهم إيّاه.

فإذا كانت الأسامي، إنّما اشتُقَّتْ من أفعال الفرق واختيارها، فكلّ اسم نُبز به فرقةٌ فهو إذًا دالٌ على فعلها، واختيارها؛ وإنّما وقعت عليها، ونُسبت إليها، ونُبزت بها عند إحداثهم إيّاها.

فكذلك إنّما نُبِزَ[1] أهلُ الحديث بهذا الاسم، ووُسِمَ بهذه السِّمَةِ لاشتغالهم، وإيثارهم إيّاه على ما سواه، وتمسُّكهم به، وتركهم مفارقته في الابتداء والانتهاء؛ فهم إذًا المتمسّكون به، والمتعلّقون بحبله، وهم إذًا النّاجون، المهتدون، الفائزون، المفلحون.

وأمّا العبرة الصّحيحة فما لا يخفى على متديّن عاقل، أنَّ رسمَ كلّ ملك، وإمام، ورئيس، ومتغلّب، وصاحب مذهب عالم، إنّما يبقى ويرفع ويثبت في بلده، وصُقعه[2] الّذي وُلِدَ ونشأ فيه، وفي المواضع الّتي أقام بها، والبلاد الّتي تضاهيها وتقاربها دون ما تباعد عنها من البلدان، ونأى عنها من المراكز، كما بقى رسم الأمويّة بالشّام وما والاها، ورسم العبّاسيّة بالعراق وما داناها، ورسم السّامانيّة[3] بما

---

(١) النّبزُ بالتّحريك: اللّقب، والجمع الأنباز؛ والنّبْز بالتّسكين: المصدر؛ تقول: نبزَهُ يَنْبِزُهُ نبْزًا، أي لقّبه، وفلانٌ يُنبّز بالصّبيان، أي يلقّبهم، شُدّد للكثرة، وتنابزوا بالألقاب، أي لقّب بعضهم بعضًا «الصحاح» (٣/ ٨٩٧).

(٢) الصُّقْعُ. بالضّم.: النّاحية؛ ويقال: ما أدري أين صقع، أي ذهب. وفلانٌ من أهل هذا الصُّقْع، أي من هذه النّاحية. «الصحاح» (٣/ ١٢٤٣).

(٣) نسبة إلى رجل فارسي اسمه سامان، وكان مجوسيًّا، وكان ينتسب إلى الأكاسرة، ثمّ اعتنق الإسلام، وهم من الرّوافض، شمل حكمهم ما وراء النّهر، وخراسان، وسجستان، وجرجان، وطبرستان، والرّي، وكرمان، وكانت بخارى عاصمتهم، ودام ملكهم ما بين (٢٦١هـ إلى ٣٩٠هـ).

انظر «موجز التّاريخ الإسلامي» أحمد العسيري (٢٢٢) وكذا «المنتظم» (٥/ ١٤١).

وراء النَّهر وحواليها، حتَّى إنَّ طلَّابها إيَّاها يقصدون بطلبهم لها، ولا يؤمّون غيرها في وقت طلبتهم لما يريدونها منها.

وكذلك شأن المذاهب، فإنَّه يغلبُ على كلّ إقليم، وبلد، وصُقع، مذهبُ إمامهم الَّذي يأتمُّون به، ويقتدون بآرائه/، كما غلب على الحجاز وما والاها مذهب مالك بن أنس رَحِمَهُ اللهُ، وعلى «تِهامة»، ومصر وما والاها مذهب الشَّافعي، وعلى خراسان وما والاها مذهب الكوفيّين لظهور أئمَّة ذلك المذهب بها، وعلى العراق وما والاها أحمد بن حنبل، وعلى طوس وما والاها مذهب محمَّد بن أسلم، وعلى بلخ وما والاها من الترمذ وغيرها مذهب جهم بن صفوان، وعلى الكوفة وما والاها مذهب الشِّيعة. ٣/ب

فكذلك العبرة الصَّحيحة تدعو طالبي سنَّة محمَّد ﷺ، وآثاره، وسيره، ومذاهبه إلى أن طلبوها من مواضع مولده ومنشأه وأماكن مقامه وإنفاذ أحكامه وإظهار نبوّته ومركز شريعته، ومهبط وحي الله ﷻ وأحكامه، وأن لا يقصدوا بطلبها إلَّا منها، يتوجَّهوا في طلبها إلَّا نحوها[1]، وهي مكَّة والمدينة وما والاهما وضاهاهما، ولا خفاء لظهور مذهب الحديث عليهما، وعلى ما والاهما في جميع أسبابهم ومتصرّفاتهم حتَّى لا يَعْرِف الصَّغيرُ والكبير منهم غيرَ ذلك، ولا يتوارث الخلف منهم عن السَّلف إلَّا ذلك المذهب.

فهو إذًا المذهب الَّذي كان عليه محمَّد ﷺ وأصحابه، فهذا وجه دلالة للعبرة الصَّحيحة على صحَّة مذهب الحديث، وأهله.

وأيضًا؛ فإنَّ الطَّبائع تتنافر عمَّن تبرَّأ من الرَّأي والهوى، ولا تتبرَّأ من الألقاب الَّتي لقبت بها المذاهب، كالشِّيعة، والخوارج، والمرجئة،

---

(١) كذا في الأصل؛ ولعلَّ الصَّواب: وألاَّ يتوجَّهوا في طلبها إلاَّ نحوها.

والقدريَّة وغيرها من سائر المذاهب، ولا تلحقه من الكلِّ اللَّائمة
والتَّعيير، بل تسكن النُّفوس عند التبرّي/ منها كلِّها؛ حتَّى إذا تبرَّأ ٤/أ
المتبرّئ من الحديث أقبلت عليه قلوبهم بالإنكار، والألسن بالطّعن،
واللَّائمة بالتهجين.

فعُقِلَ أنَّ الحديث له موقع من الدِّين، ومحلّ من الإسلام، وموضع من النُّفوس السَّليمة، ليس لغيرها من المذاهب.

فليس يدّعي أحد من فرق الأمَّة البراءة من الحديث، ولا جعله مذهبًا؛ بل أجمعوا جميعًا على تكفير من اعتقد ذلك، وأطلقه.

وقد وُجد في الأمَّة فِرقةٌ، بل فِرق، يعتقدون إبطال ما سوى الحديث، ويُهَجِّنون المذاهب الَّتي خالفت الحديث ويبطلونها، ففي ذلك أعظم دلالة على أنَّ مذهب الحديث وأهله، هو الأصل الَّذي لا يرغب عنه إلَّا من سَفِه نفسه، وجهل من أمر دِينِه ما كان ينبغي أن يعلمه.

وأيضًا، فإنَّ العقل الصَّريح يشهد على صحَّة مذهب الحديث، وتفضيلها على غيرها[1] من المذاهب، وذلك أنَّ كلّ ذي مذهب، نُبز بلقب من الألقاب، إذا أخذ نسبَه لُقِّبَ به، وَسَمَهُ مذهَبُهُ إلى من أحدثه واخترعه، وأنَّه إذا صرف عن أمره نسبه إلى غير النَّبيِّ ﷺ، كالشِّيعة فإنَّ المرجوع في قولها إلى تشييعهم عليًا، على أقاويله، وآرائه.

والخوارج؛ فإنَّ مرجوع أمرهم إلى نسبة ذلك إلى خروجهم عَلَى عليٍّ عليه السلام، ومفارقتهم إيَّاه في تحكيمِه.

وكذلك سائر المذاهب؛ فإنَّ منتهاها إلى أئمَّتهم، ورؤسائهم، كالجهميَّة إلى جهم، والقدريَّة إلى معبد الجهني وذَوِيه، وغير ذلك من المذاهب، فإن أحدث أهل الحديث وسائر الفرق كلّها بنسبة الحديث،

---

(١) كذا في الأصل؛ ولعلَّ الصَّواب: تفضيله على غيره.

٤/ب لم ينسبوه إلَّا / إلى النَّبيِّ ﷺ دون غيره؛ فهو إذًا الأصل المعتمد، والمذهب الموثوق، وبالله التوفيق.

وأيضًا فإنَّ الأخبار الواردة المأثورة عن النَّبيِّ ﷺ، وعن السَّلف الصَّالحين، ينطق بصحَّته؛ وذلك أنَّ المتديِّن المتحقِّق بكثرة الحديث، لو تتبَّع الأخبار لوجد عن النَّبيِّ ﷺ، وعن الصَّحابة، والتَّابعين أخبارًا تنطق بتهجين هذه المذاهب كلِّها، وتضليل أهلها، مثل الخبر الَّذي رُوي عن النَّبيِّ ﷺ في القدريَّة والمرجئة، وقوله ﷺ: «**لُعِنَتْ الْقَدَرِيَّةُ وَالْمُرْجِئَةُ عَلَى لِسَانِ سَبْعِينَ نَبِيًّا**»(١).

وقوله ﷺ: «**صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لا تَنَالُهُمْ شَفَاعَتِي، وَلَيْسَ لَهُمْ فِي الإِسْلامِ نَصِيبٌ الْقَدَرِيَّةُ وَالْمُرْجِئَةُ**»(٢).

---

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنّة» (٣٢٥ و٩٥٢)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ١١٧) وفي «مسند الشاميين» (٤٠٠)، والبيهقي في «الاعتقاد» (ص٢٣٧) وفي «القضاء والقدر» (٤٢٧) من طريق بقية عن أبي العلاء الدِّمشقي عن محمَّد بن جُحادة عن يزيد بن حُصَين عن معاذ ابن جبل ﷺ مرفوعًا به، وقال الهيثمي في «مجمع الزَّوائد» (٧/ ٤١٦): رواه الطَّبراني، وفيه بقية بن الوليد، وهو ليِّن، ويزيد بن حصين لم أعرفه. وضعَّفه أيضًا الشَّيخ الألباني في «ظلال الجنَّة»؛ وللحديث شواهد عن جمع من الصَّحابة، منهم ابن عمر، وعلي، وأبو هريرة، وأبو أمامة ﷺ؛ وكلّها، إمَّا ضعيفة أو ضعيفة جدًّا، لا يرتقي بها الحديثُ إلى درجة الصِّحَّة، وانظر «الضَّعيفة» (٣٧٨٥ و٥٥٨١).

(٢) لفَّق المصنِّف بين حديثين، فالطَّرف الأوَّل، أعني قوله: «**صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لا تَنَالُهُمْ شَفَاعَتِي الْقَدَرِيَّةُ وَالْمُرْجِئَةُ**» أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٢٥٤)، وابن بطة في «الإبانة» (١٢٢٠ و١٥٢٣)؛ وضعَّفه الشَّيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (٣٤٩٦). وروي أيضًا عن جابر وابن عبَّاس ﷺ، ولا يصحّ.

وأمَّا الطَّرف الثَّاني، أعني قوله: «**صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لَيْسَ لَهُمَا فِي الإِسْلامِ نَصِيبٌ الْمُرْجِئَةُ وَالْقَدَرِيَّةُ**» فأخرجه التِّرمذي (٢١٤٩) وابن ماجه (٦٢) عن ابن عبَّاس ﷺ. وإسناده ضعيف، فيه علي بن نزار، قال الذَّهبي في «الميزان» (٣/ ١٥٩): اشتهر بهذا الحديث؛ قال ابن عدي: هذا مما أنكروه على عليٍّ، وعلى والده. وقال الحافظ في «التَّقريب»: ضعيف، ورواه التِّرمذي من طريق آخر، وإسناده ضعيف أيضًا، فيه سلام بن أبي عمرة، وهو ضعيف كما في «التَّقريب»، والحديث ضعَّفه الشَّيخ الألباني في «ضعيف السُّنن»؛ وفي الباب عن جابر وابن عمر وأبي سعيد الخدري.

ومثل ما رُوِيَ أنّه قال ﷺ: «القَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الأُمَّةِ، وَالمُرْجِئَةُ يَهُودُهَا»(١).

ومثل ما رُوِيَ في شأن المُحْدَثِين في الدِّين، ولعنته إيَّاهم(٢).

ومثل ما رُوِي في الرَّافضة، وما أمر بقتالهم وإخراجه إيَّاهم عن الإسلام(٣).

ومثل ما روي في الخوارج، وما نسبهم إلى الخروج من الدِّين(٤).

ومثل ما روي فيمن يقول: «الإيمان باللِّسان...»(٥)؛ وغير ذلك.

---

(١) أخرج الطَّرف الأوَّل منه أبو داود (٤٦٩١) عن ابن عمر رضي الله عنهما به، وتمامه: «**إِنْ مَرِضُوا فَلا تَعُودُوهُمْ، وَإِنْ مَاتُوا فَلا تَشْهَدُوهُمْ**»؛ وحسَّنه الشَّيخ الألباني في «ظلال الجنَّة» (٣٣٨)، وأمَّا الطَّرف الثَّاني من الحديث فلم أجده، وإنَّما رواه عبد الله بن أحمد في «السنَّة» (٧٢٣)، واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (١٨٠٩)، وابن شاهين في «الكتاب اللَّطيف» (١٢) عن سعيد بن جبير موقوفًا، ولفظه: «**المُرْجِئَةُ يَهُودُ القِبْلَةِ**»؛ وفيه المغيرة بن عُتَيبة بن النَّهاس، سكت عنه البخاري في «التَّاريخ الكبير» (١٣٨٥)، وسمَّاه: مغيرة بن عيينة بن عابس، لكن تعقَّبه ابن أبي حاتم في «بيان خطأ البخاري» (٥٣٢) فقال: وإنَّما هو النهاس، سمعت أبي يقول: إنَّما هو مغير بن عتيبة بن نهاس، وليس للعابس معنى. وذكره ابن حبَّان في «الثِّقات» (١٠٩٥٧).

(٢) يشير إلى ما رواه عليّ رضي الله عنه مرفوعًا: «**المدينةُ حرمٌ، ما بينَ عائر إلى كذا، من أحدث فيها حَدَثًا، أو آوى مُحْدِثًا، فعليه لعنة الله والملائكة والنَّاس أجمعين، لا يُقبل منه صرفٌ ولا عدل**» أخرجه البخاري (١٨٧٠) ومسلم (١٣٧٠)؛ وله شاهد عن أنس.

(٣) يشير إلى ما رواه عبد بن حميد (٦٩٨) عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما مرفوعًا: «**يكون في آخر الزَّمان قوم يُنْبَزُون الرَّافضة، يَرفضون الإسلام ويَلْفِظُونه، اقْتُلُوهم فإنَّهم مشركون**»، وإسناده ضعيف، فيه عمران بن زيد الثعلبي. قال الحافظ في «التَّقريب»: لين؛ وشيخه حجاج بن تميم الجزري. قال الحافظ: ضعيف.

(٤) ورد ذلك عن جمع من الصَّحابة منهم عن عليّ رضي الله عنه مرفوعًا: «**سَيَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ أَحْدَاثُ الأَسْنَانِ، سُفَهَاءُ الأَحْلامِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ البَرِيَّةِ، يَقْرَءُونَ القُرْآنَ لا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا، لِمَنْ قَتَلَهُمْ عِنْدَ اللهِ يَوْمَ القِيَامَةِ**» أخرجه البخاري (٣٦١١) ومسلم (١٠٦٦).

(٥) يشير إلى ما رواه ابن ماجه (٦٥) من حديث عليّ رضي الله عنه مرفوعًا: «**الإيمان معرفة بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالأركان**»، وهو حديث موضوع كما قال الألباني في «الضعيفة» (٢٢٧١).

ولا نجد في أخبار رسول الله ﷺ، ولا في أخبار الصَّحابة، والتَّابعين ﷺ خبرًا، فيه تهجين الحديث وأهله، بل نجد فيها مدائح الحديث والسُّنن، والمتمسّكين به، والأمر بالعضّ عليها، وترك مفارقتها؛ فدلَّ على ما ذكرناه، - وما لم نذكره مما تركناه مخافةَ التَّطويل - على صحَّة مذاهب أهل الحديث، ونجاةِ أهلهِ من ضلالةِ الدُّنيا، وشقَاءِ الآخرة.

وإلى الله نَرغب في أن يُحْيِينا عليه، ويُميتنا عليه، ويَبعثنا عليه، إنّه وليٌّ.

١٠/أ وما ذكرنا على رؤوس الملأ / في المجلس، وما تُكلِّم به في هذا البَاب بحَمْد الله ومنّه كافٍ آخر هذا الفنّ.

▤ ▤ ▤

فهرس المحتويات

